



التاريخ: 2020/03/23

وفاة خمس محتجزين داخل السجون المصرية خلال 24 ساعة

الإهمال الطبي المتعمد وتفشي التعذيب جرائم قتل عمدي

أوضاع مقار الاحتجاز المتردية تحول تلك المقار إلى بيئة خصبة لنشر الأمراض
والأوبئة

فايروس كورونا يشكل تهديدا حقيقيا على حياة المعتقلين

شهدت مقار الاحتجاز المصرية المختلفة وفاة 5 محتجزين خلال 24 ساعة فقط في وقائع اعتبرتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا جرائم قتل عمدي نتيجة تعرض المتوفون للإهمال الطبي وامتناع إدارات مقار الاحتجاز عن تقديم الرعاية الصحية اللازمة، بالإضافة إلى التعذيب وسوء المعاملة.

وأوضحت المنظمة أن المتوفين الخمسة هم المعتقل صبحي فتحي عبد الصمد، المعتقل حمدي محمد هاشم عبد البر، المعتقل سمير رشدي قناوي والذين توفوا الخميس 19 مارس/آذار بسبب الإهمال الطبي المتعمد من قبل إدارات مقار احتجازهم المختلفة، وبعد أقل من 24 ساعة تم الإعلان عن وفاة المعتقل توني حسن خليفة لذات الأسباب، بالإضافة إلى المعتقل هشام أبو علي والذي توفي تحت وطأة التعذيب داخل مقر الأمن الوطني في المنوفية.



وبينت المنظمة أنه بوفاة المعتقلين المذكورين يرتفع عدد المتوفين داخل مقار الاحتجاز هذا العام إلى 23 محتجزاً، منهم 8 أشخاص خلال مارس/آذار الجاري- بينهم 7 محتجزون على خلفية قضايا معارضة السلطات، ليصل إجمالي عدد المتوفين داخل مقار الاحتجاز المصرية منذ أحداث الثالث من يوليو/تموز 2013 - إلى 810 محتجزاً نتيجة الإهمال الطبي، سوء أوضاع الاحتجاز ، التعذيب، وتفتيشي الفساد بين إدارات مقار الاحتجاز.

وأشارت المنظمة إلى أن مقار الاحتجاز المصرية تعاني من أوضاع متردية لا تتناسب والمعايير القانونية للبناء مما يجعلها غير صالحة لاحتجاز البشر، بالإضافة إلى عدم تناسب مساحتها لاستيعاب هذا الكم من المحتجزين، حيث بلغ التكدس داخلها إلى 400% بحسب تصريحات رسمية، فضلاً عن تعرض المعتقلين للإهمال الطبي، مع تفتيشي التعذيب والمعاملة المهينة، ما يجعل هذه الأماكن مقاصل إعدام ومقابر لدفن المحتجزين.

وأكدت المنظمة أن حالات الوفاة نتاج الإهمال الطبي المتعمد، وعدم تدارك المعتقلين المرضى بالعلاج، وانتهاج التعذيب في التعامل مع المحتجزين، هي جرائم قتل عمدي ترتكبها إدارات السجون بشكل دوري، يحفزها سيادة مناخ الإفلات التام من العقاب لمرتكبي تلك الجرائم.

وحذرت المنظمة من أن استمرار أوضاع مقار الاحتجاز كما هي عليه الآن، يشكل خطراً داهماً على أرواح كافة المحتجزين، ويجعل من مقار الاحتجاز تربة خصبة لنشر الأوبئة والأمراض، داخل تلك المقار وخارجها، خاصة في ظل تفتيشي وباء كورونا، والذي لم تتخذ السلطات المصرية أي إجراء عملي لحماية مقار الاحتجاز منه.

وناشدت المنظمة صناع القرار في العالم بالتدخل العاجل للضغط على السلطات المصرية لتقليل التكدس داخل مقار الاحتجاز المصرية بالإفراج عن كافة المحتجزين على خلفية معارضة السلطات،



وإخلاء سبيل المحبوسين احتياطيا إذا ما انتقت مبررات الحبس الاحتياطي، والإفراج الصحي عن كافة المحتجزين المرضى.

كما طالبت المنظمة المجتمع الدولي بإيجاد آلية دولية للانتصاف القانوني لضحايا التعذيب والإهمال الطبي والاختفاء القسري داخل مقر الاحتجاز المصرية، فالقضاء المصري تحول إلى أداة قمعية للتكيد بالمعارضين، بالإضافة إلى عدم قدرته على تطبيق القانون، أو محاسبة مرتكبي الجرائم من رجال النظام المصري.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا